العدد. السابع.
المجلد 03.السنة 2019

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 26ـــ49

قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات الفقر والبطالة في الجزائر

Measuring the impact of economic growth on poverty and unemployment in Algeria

بورنان مصطفى
أستاذ محاضر أ
جامعة عمار ثليجي الاغواط
eco.studies03@gmail.com

تاريخ الاستلام: 11/08/2019 تاريخ القبول: 30/09/2019 تاريخ النشر : 30/09/2019

ملخص:
يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للحكومات المختلفة من جهة و الافراد من جهة أخرى ، ذلك لكونه يمثل الخلاصة للجهود الاقتصادية في المجتمع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وهو شرط ضروري لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويتم من خلاله توفير مناصب شغل ومن ثم التخفيف من مشكلة البطالة وبالتالي تقليص فجوة الفقر والتي تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ،البطالة ، التنمية الاقتصادية.

Abstract:
Economic growth is the main objective of the various governments on the one hand and individuals on the other hand , because it represents a summary of economic efforts in the community to achieve economic well-being , which is a necessary condition to improve the standard of living for individuals , and through which providing jobs and thus alleviate the problem of unemployment , Thus, reducing the poverty gap, which is one of the most important economic and social problems in the country.
Key words: economic growth , unemployment , economic development.

المؤلف المرسل: د. بورنان مصطفى/ الإيميل: eco.studies03@gmail.com

تمهيد:

تعد مواضيع الفقر والتهميش والبطالة وعلاقته بالنمو الإقتصادي من إهتمام الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لهم من أثر كبير على تطور ورفاهية المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة والفقر مشكلة تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وأحد أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لطالبي الشغل، حيث تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى الفقر، باعتبار أن القوى غير العاملة غير مستقلة في الاقتصاد تعود بالسلب على النمو الاقتصادي، وقد اهتمت الكثير من المدارس الفكرية الاقتصادية بهذه الظاهرة ، ومن جهة أخرى يبرز الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي مع نهاية الحرب العالمية الثانية إذ دفع خروج دول العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية إذا اهتمت بميادين النمو والتنمية الاقتصادية فظهرت مدارس تحدد وتعطي تفسير لهذه الظاهرة في الكلاسيك والنيوكلاسيك وغيرها. والجزائر، كغيرها من دول العالم، مازالت تعاني من هاته المشاكل لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتسعى للقضاء عليها ، كما أنها تهتم بتحسين من النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل وبتالي القضاء تدريجيا على الفقر والتهميش والحرمان. ومن هنا يمكن طرح الاشكالات الرئيسة والفرعية التالية:

إشكالية البحث

ما مدى تأثر معدلات الفقروالبطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن مناقشة المحاور التالية:

المحور الاول: ما تأثيرسياسة الإصلاحات في الجزائرعلى مستوى التشغيل والفقروالبطالة.

المحور الثاني: علاقة الفقر بالبطالة وبالمتغيرات الاقتصادية,

المحور الثالث: أثر البرامج التنموية على الفقر والبطالة في الجزائر

الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ما تأثير سياسة الإصلاحات في الجزائر على مستوى التشغيل والبطالة؟
- ما هي أسباب البطالة في الجزائر التي تؤدي الى الفقر والتهميش والحرمان ؟ وما هي الترتيبات التي اتبعتها لمكافحة هذه الظاهرة
- ما هي العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والآفات ؟

أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في الجزائر.
- تحديد الاجراءات اللازمة للحد من هاته الآفات.
- التعرف على أسباب نموها وتفاقهما في الجزائر.
- معرفة العوامل التي يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي

المنهج المستخدم

- لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع
- كما سيتم استخدام الطرق القياسية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

أولا: ما تأثير سياسات الاقتصادية في الجزائر على مستوى التشغيل والفقر والبطالة

1- السياسة الاقتصادية المتبعة للحد من البطالة والفقر والتهميش والحرمان

يترتب على هاته الظواهر العديد من الآثار والمعوقات التي تؤثر سلبيا على الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ،لذا سنتناول في وسبل مواجهتها موضحين مختلف السياسات الاقتصادية التي تعمل على الحد منها.

1-1- **مفهوم السياسة الاقتصادية**: هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

- هي مجموعة توجهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي العلاقات الخارجية.
- هي مجموعة التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.
- تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية ،منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ،أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك السلع والخدمات وتكوين أ رس المال[1] .

1-2- أنواع السياسة الاقتصادية: يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1-2-1- السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الإئتمان المصرفي تحقيقا للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.[2]

1-2-2- السياسة المالية : تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها للإيرادات التي يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات أ رس المال الاجتماعي[3]

1-2-3- سياسة التشغيل: هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص ،من أجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل، وذلك للحد من البطالة.1 وهناك نوعان من سياسة التشغيل.

- الأولى سياسة التشغيل الفعالة:فهي سياسات نشيطة تسعى إلى زيادة مناصب الشغل وإعطاء فرص تكوين وتدريب.

الثانية فهي سياسة التشغيل السلبية: التي تعمل من خلالها الجهة الوصية على التخفيف من حدة البطالة ،ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي تنتهجها الحكومة، فقد تعمل على منح إعانات للمتعطلين هذا النوع من السياسات عقيم لأنه لا يعمل على خلق مناصب شغل عن طريق الإستثمارات ولا يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وتهدف هذه السياسة لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير فرص العمل؛

- تكوين واعداد القوى العاملة، أي تنمية مها ا رتها وقد ا رتها؛
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي والذي تحدده قوانين وتشريعات العمل؛
- خلق مناصب أكثر إنتاجية ،مما يحقق زيادة مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ قدرات العمال[4]

2- <u>الفقر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية .</u>

تساهم العديد من العوامل الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، درجة العدالة في توزيع الدخل، وغير الاقتصادية كاستفحال مظاهر الفساد بمختلف أنواعه، الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد في درجة انتشار أو تقلص نسبة الفقر.

<u>2-1- تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة الفقر:</u> من أهم المؤشرات الاقتصادية هو النمو الاقتصادي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبد، والتي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبالتالي الحد من انتشار ظاهرة الفقر، لكنه غير كاف لوحده، حيث يجب توفر عوامل أخرى للنجاح في الحد من ظاهرة الفقر ورفع مستويات المعيشة، وهي العدالة في توزيع الدخل، ومحاربة الفساد بمختلف أنواعه، كما يؤدي سوء إدارة الحكم إلى ظهور أثار سلبية على الفقراء. تنكس بالسلب على تطور ونمو المجتمعات.

<u>2-1-1- تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر:</u> يعتبر النمو من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي لها عدة دلالات ومن بينها مدى توفر الرفاهية لأفراد المجتمع، فمن المؤكد أن له علاقة وطيدة بدرجة اتساع عدد الفقراء.

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف في الأدبيات الاقتصادية على أنه:[5]

- مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعية وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة[6] ،حيث:

متوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي / عدد السكان.

- يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الدخل الحقيقي وليس النقدي، هذا الأخير الذي يمثل عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، أما الدخل الحقيقي فيعبر عنه بالعلاقة التالية[7]:

الدخل الحقيقي= الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار.

يمثل الدخل الحقيقي عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية

معينة فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار(معدل التضخم)فإن الدخل الحقيقي
للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى المعيشة، أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل
الحقيقي سوف يظل ثابتا وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمثل بالعلاقة الآتية[8]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الإجمالي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هوعبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛
- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب ينقسم النمو الاقتصادي إلى نوعين:
  - النمو الاقتصادي الموسع : ويكون فيه نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.
  - **النمو الاقتصادي المكثف :** حيث يفوق معدل نمو الدخل معدل النمو السكاني وبالتالي فإن دخل الفرد يرتفع.

ومن هنا معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين خفضت معدلات النمو المرتفعة من نسبة الفقر بشكل حاد في بعض الدول كالصين، اندونيسيا وماليزيا ولكن في بعض الدول لم يؤدي النمو الاقتصادي دوره في الحد من الفقر وهذا راجع لمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ونوعية وهيكل النمو الذي لم يكن في صالح الفقراء إن تمسك الدول النامية بالنموذج الذي يحتل فيه النمو الاقتصادي المكانة الرئيسية والذي أثبت الواقع عدم دقته في مجال التخفيف من حدة الفقر وتطوير العنصر البشري، فالنمو ليس شرطا كافيا للتخفيف من حدة الفقر ما لم يكن هذا الاقتصاد موسع يخلق فرص عمل جديدة كافية بدرجات متساوية وأجورا أعلى من حد الفقر[9].

كذلك يجب على السياسات من أجل تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي مع مراعاة توجيه عوائد النمو نحو هدف القضاء على الفقر، فالنمو قد لا يؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتاحت فرص العمالة التي ينشئها هذا النمو للفقراء زيادة دخولهم، إما من خلال تخفيض نسبة البطالة أو العمالة الناقصة أو زيادة عائدات العمل أو كليهما، ويتوقف ذلك على تركيز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة لتلك العمالة خاصة في البلدان النامية، وقد لايستطيع الفقراء الاستفادة من فرص العمالة التي تحسن من دخولهم نتيجة إنتاجيتهم المنخفضة، لذا فإن معدلات النمو التي تعمل على خفض معدلات الفقر يجب أن ترتكز على توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي، الصناعات الصغيرة، تنمية الأحياء الفقيرة ، فضلا عن ضرورة مراعاة هذه المعدلات للاحتياجات

الضرورية للسكان والظروف القاسية التي يتعرضون لها ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض حدة الفقر رغم انه غير كاف بحد ذاته.[10]

2-1-2- تأثير التفاوت في توزيع الدخل على انتشار الفقر[11]: ان عدم المساواة بين أفراد المجتمع لا يعني انه هناك فقر ، ومن يتم إدخال جميع أفراد المجتمع في حساب معدل التفاوت وليس شريحة معينة من السكان الذين يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة، وفي هذا الصدد فعدم المساواة في الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول، الثروة أو الدخل بطريقة غير متكافئة بين الأفراد في فئة معينة من السكان، أو بين الدول، وتختلف عدم المساواة الاقتصادية بين المجتمعات والفترات التاريخية والهياكل والنظم الاقتصادية.

والتوزيع العادل للثروة يعني نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع، لذا ينبغي التفريق بين[12]:

- التوزيع الوظيفي للدخل :الذي يدرس التوزيع بين عاملي الإنتاج الرئيسيين (قوة العمل ورأس المال)وهو يبين نصيب كل من الأجور من جهة والأرباح والفوائد والريع من جهة أخرى في الدخل الوطني وهو يتبع التقليد المتمثل في النظر إلى محددات وتطور توزيع الدخل فيما بين الطبقات الاجتماعية على أساس إدخالها في منظومة الإنتاج (العمال، ملاك رؤوس الأموال والأراضي)ويسلط هذا المقياس على المصادر الأساسية للدخل المكتسب من خلال المشاركة في النشا الاقتصادي.
- **التوزيع الشخصي للدخل :** الذي يشير إلى توزيعه بين الأسر أو الأفراد، بغض النظر عن مصدر الدخل فقد يحصل أي فرد أو أسرة على الدخل من نشا العمل ومن عائدات رأس المال على حد سواء وكذلك من المعاشات التقاعدية والتحويلات الأخرى من القطاع العام[13].
- **الحصص التوزيعية** :تبحث في العوامل التي تحدد الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل الوطني.

لا تنحصر مشكلة عدم المساواة في توزيع الدخل فقط بل تتعداه إلى جوانب أخرى منها:

- **التفاوت بين الجنسين :**الفروق المتصلة بنوع الجنس في الدخول والفرص تحدد بالعديد من العوامل، مثل أنواع العمالة والأجور والفروق في الحصول على الرعاية الصحية.
- التفاوت في فرص الحصول على التعليم

يتم قياس التفاوت في توزيع المداخيل باستخدام المؤشرات التالية:

منحنى لورنز : طور لورنز سنة 1955منحنى يقيس حجم التفاوت في توزيع المداخيل والثروات وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق ومنحنى التوزيع الواقعي، أي يقيس التفاوت أو درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد والتراكم النسبي لدخولهم أو إنفاقهم.

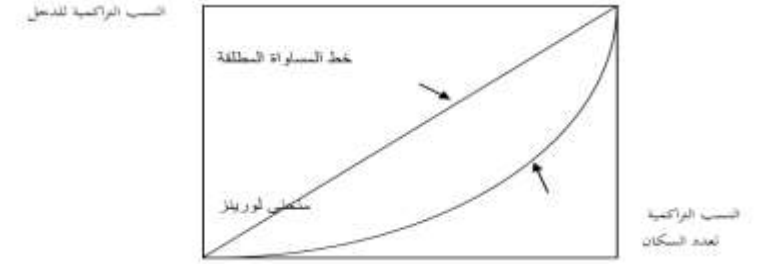

المصدر:ميشيل تودارو 2009 «**التنمية الاقتصادية**» ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض،203

منحنى لورينز عبارة عن شكل مربع ترصد على محوره الأفقي فئات مكتسبي الدخل في شكل نسب مئوية متصلة، بينما يرصد على المحور الرأسي نسب الدخل المكتسب فيما يمثل الخط القطري الذي يبدأ من الزاوية اليسرى الدنيا للمربع إلى الزاوية اليمنى العليا خط المساواة المطلقة كلما ابتعد منحنى لورينز على خط المساواة المطلقة كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي وكلما اقترب من خط العدالة كلما قل معدل التفاوت واقتربنا من تحقيق المساواة.

2-1-3- تأثير انتشار الفساد على الفقر: يعتبر الفساد من بين العراقيل التي تقف في وجه التنمية، نظرا لخطورته كونه يغذي نفسه بنفسه، ونظرا لتأثيره المتشعب الاقتصادي، السياسي، الإداري والاجتماعي.

- **يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه":**إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم عمولات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"
- **أشكال الفساد** :يتخذ الفساد الأشكال التالية:
  - **الرشوة :** هي عرض مال أو خدمات أو أي نوع أخر من الإغراء على شخص ما لإقناعه بعمل شيء مقابل ذلك.
  - **الغش** : التدليس الذي يتم للحصول على مزايا غير مستحقة بتقديم أو الحصول على معلومات خاطئة أو مظللة.
  - **غسيل الأموال:** إيداع وتحويل أموال وعائدات أخرى تتعلق بأنشطة غير قان ونية لإضفاء طابع الشرعية على هذه العائدات؛
  - **الابتزاز :**طلب الحصول على ممتلكات أو أموال أو معلومات حساسة باستخدام القوة أو التهديد:
  - **استغلال النفوذ**: طلب شخص معين الحصول على منافع مقابل استخدام نفوذه، بشكل غير عادل، لصالح شخص أو جهة معينة؛
  - **المحاباة** :المعاملة التي تصب في صالح الأصدقاء أو الرفقاء في توزيع الموارد والمناصب، بغض النظر عن مؤهلاتهم الموضوعية
- **الفساد ودره في تعميق مظاهر الفقر** :توجد علاقة تبادلية بين الفقر والفساد، إذ يمكن أن يكون الفساد عاملا من عوامل ازدياد الفقر من خلال ضعف كفاءة برامج محاربة الفقر، ومن جانب أخر يمكن أن يكون الفقر من عوامل ومسببات الفساد من خلال عرقلة جهود محاربة الفساد وتظهر جليا أثار الفساد على الفقر مبينتا في الشكل التالي :

المصدر: عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق. ص 37.

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على البطالة والفقر

2-2- الآثار الاقتصادية: تتمثل آثار البطالة والفقر على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي :

- **أثرهما على الاستهلاك :**من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك نجد الدخل، وبما أن وجود نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها والدخول المعدومة فهذا يؤدي إلى تراجع في مستوى الاستهلاك .
- **أثر الفقر على الدخل والادخار والاستثمار :** يرتبط الفقر عادة بتدني مستويات التعليم لدى هذه الفئة وبالتالي ندرة فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم دخلا دائم ومقبول، هذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية .
- زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير.
- **أثر الفقر على الإنتاج والإنتاجية :**لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع تكون محدودة، فإن نصيبه يكون أقل من غيره في الصناعة والزراعة، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج والإتقان فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي يكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج الوطني قليلاً، وكل الخبراء ينصحون الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الزراعي لتخفيض فاتورة الغذاء.
- التلازم بين الفقر المدقع والتخلف، فحيثما كان الفقر وبخاصة المدقع، يؤثر تأثيراً مباشراً ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الجادة في تحقيق التنمية إلا ا إذا أخذ بيده وتمت مساعدته.

2-3- الآثار الاجتماعية للفقر : أهم الآثار التي يخلفها الفقر على الجانب الاجتماعي في النقا التالية :

- ✓ الشعور بالإقصاء والحرمان والتهميش من قبل بعض الفئات كالنساء وسكان المناطق المنعزلة، هذا ما يؤدي إلى قتل روح الإبداع وضعف المشاركة في الحياة العامة؛
- ✓ زيادة التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي؛

- ✓ انتشار ظاهرة عمالة الأطفال هذا ما يجعلهم عرضة لمختلف المخاطر بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في الدراسة،
- ✓ تولد مظاهر الإقصاء الاجتماعي ضغوطا نفسية على هذه الفئة مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، العنصرية والتطرف، والانحراف؛
- ✓ انخفاض مستويات التعليم والتكوين واكتساب المهارات لدى الفئات الفقيرة والمهمشة، رغم مجانية هذه الخدمة في بعض الدول إلا أن الأسر الفقيرة تتحمل تكاليف اقتناء مستلزمات الدراسة والتنقل خاصة في المناطق المعزولة والنائية؛
- ✓ ارتفاع معدلات الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة نقص الموارد المالية لتوفير الكميات الكافية من الغذاء المتوازن الذي يحتاجه الجسم يوميا، هذا ما يؤدي إلى تع رض هذه الشريحة من الأفراد لمختلف أشكال الأمراض(أمراض الفقر الكوليرا، السل،) التي قد تؤدي إلى الهلاك ؛
- ✓ بروز ظاهرة الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، فالأولى تكون من الريف باتجاه المدن الكبرى بهدف الحصول على عمل لائق وتحسين مستوى المعيشة لتوفر البنى التحتية فيها أما بالنسبة للهجرة الخارجية فغالبا ما تكون غير شرعية باتجاه الدول المتقدمة هذا ما يجعل حياة المهاجرين عرضة لمختلف المخاطر؛
- ✓ يرتبط الفقر الحضري بمظاهر محددة، منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية، مشَ ا كلة المناطق الهامشية غير القانونية ولمعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها تعرف المناطق العشوائية بصفة عامة بأنها المباني التي تقام عشوائيا أو بوضع اليد متمثلة في سكان الأسطح والمقابر والأسوار أو سكان الصفيح وذلك في غياب إطار قانوني وتنظيمي وتفتقر المباني تماما إلى عنصر الجمال المعماري وتمثل بيئة معمارية مشوهة كما أن اغلب المناطق العشوائية خالية تماما من المرافق العامة لقد تكونت مناطق الإسكان العشوائي في غياب القانون ونتيجة للامتداد غير المخطط ومحاولة الأهالي حل مشكلات الإسكان بشكل فردي ففي غياب قوانين التخطيط والبناء وفي ظل تزايد حدة أزمة الإسكان نجد أن بعض الأفراد يلجئون إلي البناء في أي مكان متاح , وبأي شكل دون توجيه أو إشراف.

تعتبر مشكلة العشوائيات من المشاكل الهامة التي تعانى منها العديد من الدول النامية كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة، وإن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها إن انتشار المناطق العشوائية في معظم الدول النامية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بأسره، حيث تعانى هذه المناطق من انخفاض مستويات الدخل، وتدهور الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، والتفكك الاجتماعي، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات، وتلوث البيئة

2-4- آثار الفقر على البيئة : هناك علاقة وطيدة وقوية بين الفقر ومعدلات التدهور والتلوث البيئي يعد التلوث مظهرًا من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنما الحياة في الكثير من مناطق العالم إن سعي الفقراء لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة ودون وعي منهم يعني في كثير من الأحيان القيام بسلوكات وممارسات مدمرة للبيئة، كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة للتجدد، ما يؤدي حتما إلى اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية

مما ينعكس سلبا على حياة البشر وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني للموارد الطاقوية التي يعرفها عالم اليوم، الرعي_ المفر ، استنزاف الغابات والصيد في أوقات التجدد البيولوجي وفي المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجا عن الإنسان(كتراكم النفايات الصلبة، أو طرح الغازات السامة الخ)، أو نتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية(الحرائق، الأعاصير، الزلازل الخ)، قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظرًا لقدرته على عرقلة النشا الاقتصادي لإنسان كما أن فئة الفقراء هي أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الوضعية الهشة التي تعيشها وعدم قدرتها على تحمل الأضرار الصحية الناتجة عما يلحق بالبيئة من أضرار. سنحاول توضيح الانعكاسات التي يخلفها الفقر على أفراد المجتمع من خلال الشكل التالي:

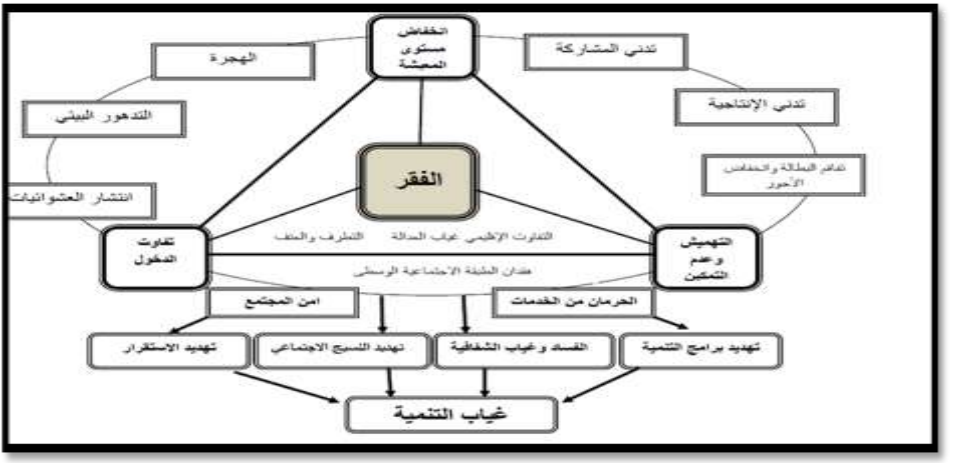

المصدر: عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق. ص 17.

جاء هذا الشكل كملخص لأهم الآثار التي يعاني منها الفقراء بحيث:

يعجز الفقراء عن الوصول لأسواق العمل والحصول على فرص التشغيل والموارد الإنتاجية، القيود على الحراك وخاصة في حالة النساء، وازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمع بين الواجبات المنزلية والأنشطة الإنتاجية، وإدارة موارد المجتمع المحلي؛

غياب إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، التأثر بالمخاطر الاقتصادية والعنف بمختلف أنواعه، لا يتمتع الفقراء بفرص لإسماع أصواتهم لا على المستوى المحلي و لا على المستوى الوطني.

ثالثا: أثر البرامج التنموية على الفقر والبطالة في الجزائر

لمواصلة مسار الدعم المباشر للمؤسسات، وفي إطار برنامج التنمية الخماسي الثاني **(2010- 2014)**، أصدر مجلس الوزراء عدة توصيات سنتطرق إليها فيما يلي:

1-1- توصيات جويلية 2010: انبثق من بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 28 رجب 1431، الموافق لـ 11 يوليو 2010، دعما هاما من الدولة لتأهيل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة طبقا الكيفيات التالية:

أولا: تخصيص إعانة عمومية تغطي نسبة 80% من التكاليف التشخيص الأولى، والتشخيص النهائي المحدد قيمته بمبلغ 3 ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد بالنسبة للحصة المنبثقة من النفقة هذه.

ثانيا- عرض دعم الاستثمار غير المادي المطلوب في حدود 3 ملايين دج طبقا للكيفيات التالية:

- إعانة عمومية بنسبة 50% من هذا الاستثمار مرفقة بقروض ميسرة تماما بالنسبة للمؤسسات التي لا يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج؛
- إعانة عمومية بنسبة 50% من هذا الاتفاق بالإضافة إلى القروض ميسرة تماما للمؤسسات التي يعادل رقم أعمالها 100 مليون دج ويقل عن 500 مليون دج؛
- التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تعادل 4% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها مابين 500 مليون دج ومليار دج؛
- التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تعادل 2% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها مابين مليار واحد ومليار دينار؛

ثالثا- الدعم الاستثماري المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج طبقا للشروط الآتية:

- إعانة مباشرة بنسبة 10% والقروض بنكية ميسرة فوائد 3,5% بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها 100مليون دج؛
- التمويل بقروض بنكية ميسرة بنسبة فوائد تتراوح بين 3% و1% حسب مختلف مستويات أرقام أعمال (ويتراوح بين 100 مليون دينار ومليار دينار)

رابعا- مساعدات وإعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية، من أجل إنجاز الاستثمارات الأولية والاستثمارات التكنولوجية العلمية وتطوير التأطير وإخضاع المؤسسة لإجراءات التصديق.

وبذلك فان الدولة تزعم تأهيل 20 ألف مؤسسة مابين 2010 و2014 مقبلة، في هذا السبيل على تخصيص أكثر من 380 مليار دج من الموارد العمومية من خلال مساعدات مباشرة وإعفاءات من الفوائد على القروض البنكية تصل في مجموعها إلى أكثر من 1000 مليار دج.

ويستفيد برنامج تأهيل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، هذا على الخصوص من فتح مندوبيات محلية للوكالة الوطنية لتأهيل وتطوير دراسات التأهيل، وتعزيز الهيئات العمومية المكلفة بإجراءات التصديق على المؤسسات، إلى جانب تطوير مناطق صناعية جديدة على إمتداد الطرق البرية والخطوط السككية الرئيسية في البلاد.

وفي هذا الدعم العمومي لتأهيل المؤسسات المصغرة يتضافر مع جملة من الامتيازات التي يمنحها القانون الاستثمارات للعملين، مع تمويل المعتبر الذي تخصصه الدولة لتوظيف الشباب من حملة الشهادات بالمؤسسات مع التوسع الجاري لشبكات هيئات البيع بالإيجار لصالح المؤسسات، والشوط التفصيلة الجديدة التي ينص عليها قانون الصفقات العمومية من أجل رفع مشاركة المؤسسات المحلية في انجاز الطلبات العمومية.

وهذه العملية التي تمثل مايعادل 5 ملايير دولار من الأموال العمومية ستهيئ المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة الدولية وتتيح لنا توزيع صادراتنا.[14]

1-2- توصيات فيفري 2011: صدرت إثرى انعقاد مجلس الوزراء يوم الثلاثاء 19 ربيع الأول 1432 الموافق ل 22 فيفري 2011 توصيات قدمتها الحكومة بعد الدراسة والموافقة تخص تنشيط الاستثمار وقد تم تطبيقها والقت نجاحا كبيرا فيما يتعلق بالتقليص البطالة والمساهمة في نمو الاقتصاد وذلك في سنة 2016 كما يلي:

أولا: إتماما للإعفاءات الجبائية الهامة التي نص عليها قانون الاستثمارات صادق مجلس الوزراء على جملة من التدابير الجديدة لتسيير إنشاء المؤسسات المصغرة.

ثانيا- فيما يخص العقار الموجه للاستثماريتعلق الأمر بأربع قرارات هي:

- تأمين المستثمرين على القطع الأرضية بحق الامتياز على أساس دفتر أعباء بصيغة التراضي وإتاوة إيجارية تحددها مصالح أملاك الدولة؛
- تخفيض سعر هذه الإتاوة الإيجارية بنسبة 90% أثناء فترة إنجاز الاستثمار (ثلاث سنوات كحد أقصى) 50% في مرحلة انطلاق نشاط الاستثمار (ثلاث سنوات كحد أقصى)
- أما في ولايات الجنوب والهضاب العليا فان الإتاوة الايجارية ستكون بالدينار الرمزي للمتر مربع مدة عشر سنوات وترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من قيمتها المحددة من قبل أملاك الدولة.
- رصد إسهام مالي وقرض طويل الأمد بواسطة الصندوق الوطني للاستثمار لانجاز ثلاثين منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تقارب 4000 هكتار عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

ثالثا- فيما يخص تحسين تمويل الاستثماري تتعلق القرارات الخمسة التي إتخذها مجلس الوزراء بمايلي:

- قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دج قابل للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.
- تعبئة شركات الاستثمار التي انتهت البنوك العمومية من إنشاءها لتسيير أموال الاستثمار الولائية وترقية مشاركته في مرحلة أولى في رأس مال المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي ترغب في ذلك؛
- انطلاق شركات عمومية للبيع ألإيجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.
- تنشيط الآليات القائمة المعتمدة لضمان القروض للمؤسسات وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بمساعدة السلطة النقدية.
- تدخل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك بنسبة تصل إلى 34% من رأس المال بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات؛

رابعا: وقد حظي تطوير القطاع الفلاحي الذي يشكل خزانا هاما لمناصب الشغل هو الأخر بجملة من القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء:

- بالنسبة لإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وهذا من خلال:
  - رفع مساحة المستثمرة الفلاحية ب 10,5 هكتارات حسب المنطقة مع تطبيق تخفيضات على الإتاوة الامتياز المحدد للاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

<u>خامسا:</u> اتخذا مجلس الوزراء كذلك قرارات هامة تهدف إلى زيادة تمتين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر:

أ- من هذا الباب وفضلا عن الامتيازات الممنوحة لهم بعد يستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من ألان فصاعدا من التشجيعات الآتية:

- تخفيض إسهامهم الشخصي لتمويل الاستثمار (من 5% ال 1 % بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج و من 10 % إلى 2 % بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج).
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية(ويبلغ 80% في الشمال و95% في الجنوب والهضاب العليا) ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.
- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بنسبة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات.

2- تقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر والتقليص من البطالة في الجزائر

اعتمدت الجزائر على العديد من الآليات لمكافحة الفقر والتقليص من البطالة منها آليات اقتصادية، آليات اجتماعية وعلى " الزكاة "،ووكالات دعم وتشغيل الشباب (ANGEM –ANSEJ-CNAC-PME-PMI)، ولقد حققت هذه الآليات النتائج التالية:

2-1- أثر الوكالات الداعمة من التقليص من البطالة والتهميش والحرمان: والذي حدد مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:15

- ✓ حماية طاقات المؤسسات والصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ✓ ترقية الإستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات المصغرة؛
- ✓ ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات المصغرة؛
- ✓ ترقية المناولة؛
- ✓ التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛
- ✓ تحسين فرص الاستفادة من العّقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- ✓ إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- ✓ إعداد الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛
- ✓ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الإقتصادية؛
- ✓ تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية؛
- ✓ ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات.

كل هاته النقاط من شأنها ان تساهم في التقليص من البطالة وتساعد على نمو المؤسسات والحفاض على المكتسبات.

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات**

وهو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح ؛
- بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات؛
- أرباب العمل والجمعيات المهنية.

2-1-1- الإطار المؤسساتي للوكالات الداعمة: وهي مجموعة من المؤسسات أو الوكالات الداعمة لتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر تتمثل في:

2-1-1-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تطبيقا للأحكام من ((المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 الربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام1419 الموافق13 يوليو 1998))،[16]

- **مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**[17] هناك عدة مهامات تقوم بها الوكالة:

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب، من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛

- تفعيل دور المؤسسات المصغرة وجعلها أكثر تكاملا مع غيرها؛

- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع، في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية، لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛

- خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب؛

- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛

- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها؛

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

2-1-1-2- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:[18] عبارة عن هيئة حكومية جزائرية أنشأت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 10 ذو الحجة 1424 الموافق 3 جانفي 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق 6 جويلية 2004[19]، بمأمورية جهاز دعم إحداث

النشاطات، وبموجب المرسوم الرئاسي 10-156 المؤرخ في 2010/06/20 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن:

- **المهام:** إعداد استراتيجية واضحة، وتخصيص لأصحاب المشاريع فضاء يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع؛
- إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة؛
- تقديم خدمات لذوي المشاريع عبر مراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

2-1-1-3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22جانفي2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار،[20]وأكدا رئيس دائرة القروض المصغرة بالبنك الوطني الجزائري السيد: رحال عبد اللطيف، أن البنك قام بتمويل العديد من المشاريع في ذات الإطار

- **الشروط الاقتصادية:**
- أن يوفر المشروع وظائف عمل جديدة؛
- أن يستخدم المشروع تكنولوجيا الحديثة؛
- أن تتميز منتجات أو خدمات الشروع بالجودة والنوعية؛
- أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية؛
- أن يدر المشروع دخلا لأصحابه.

2-1-1-4- دعم التطير عن طريق:

- دعم نشاط الحركة الجمعوية المهنية حيث تمثل شريكا ذا مصداقية باتجاه السلطات العمومية؛
- رفع عدد غرف الصناعة التقليدية قصد تقريبها من الحرفيين.

- **تنظيم وتحسين شبكة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات وتسويق المنتجات عبر:**

- منح تدابير تحفيزية لإحداث تجمعات للتموين؛
- دعم بروز شبكات لتسويق المنتوج في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- إحداث دور للصناعة التقليدية وأروقة عرض وبيع للمنتجات عبر الولايات؛
- تنظيم تظاهرات ترقوية لنشاطات الصناعة التقليدية والمنتوج على المستوى الوطني والدولي؛
- وضع جهاز ضمان نوعية المنتوج التقليدي؛
- تكييف المنتوج التقليدي مع متطلبات الأسواق.

- **ترقية العنصر البشري ورفع مستوى التأهيل عن طريق:**

- تكييف برامج التكوين المهني مع متطلبات وخصوصيات مهن الصناعة التقليدية؛
- تحسين إمكانيات التدخل لإطارات غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- القيام بعمليات التكوين والتمهين.

- **تحسين نظام الإعلام والاتصال عن طريق:**

- توفير وسائل حديثة لمعالجة المعلومات قصد المساعدة في أخذ القرارات (الإعلام الآلي)؛
- إنجاز دعائم للاتصال مختلفة الأشكال.

وطبقا لتصريحات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية شرع القطاع في إنجاز عدد من النشاطات نذكر منها:

- توسيع شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف إلى 30 غرفة مع إعطاء الأولوية لمناطق الجنوب حتى يتسنى إزالة مشاكل البعد وعزلة هذه المناطق؛
- التخفيف من العجز الملاحظ في مجال المحلات المهنية للمساهمة في بروز أقطاب للصناعة التقليدية؛
- إنشاء 12 رواق عرض وبيع منتجات للصناعة التقليدية على مستوى غرف الصناعة التقليدية لدعم الجهود المبذولة في مجال الدعاية والتسويق؛
- دعم أكثر 1019 مشروعا لإنشاء نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي؛
- تكوين أكثر 2400 شاب في حرف الصناعة التقليدية عن طريق التمهين؛
- تنظيم أكثر 15 معارض للصناعة التقليدية على المستوى الوطني، والمشاركة في 30 تظاهرة دولية من بينها 15 في إطار سنة الجزائر بفرنسا؛
- تنظيم أكثر03 مسابقات وطنية لاختيار أحسن منتوج للصناعة التقليدية والفنية؛
- دعم المهرجانات الوطنية للصناعة التقليدية (عيد الزربية بغرداية ،...)، وإعطائها بعد إعلامي وسياحي وتنظيمها تحت الرعاية السامية للسلطة العمومية (الوزارة، رئيس الجمهورية).

2-1-1-5- الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها: طبقا للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006،هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف لـ:

- تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها أي بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع :
- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة؛
- توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، وإعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال المؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- **مهام الوكالة:** لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:[21]
  - ضمان ترقية، تنمية ومتابعة الاستثمارات؛
  - عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
  - إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف، لتشجيع وحماية الاستثمارات؛
  - إمكانية الطعن الإداري والقانوني؛
  - إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المحليين والأجانب؛
  - منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
  - تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
  - إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الغير مقيمين؛[22]
  - تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
  - ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
  - تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

2-1-1-6- الهيئات المكملة للوكالة: ترافق إنشاء الوكالة إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها وهي:

- **المجلس الوطني للاستثمار: وهو مكلف بما يلي:**
  - اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار؛
  - اقتراح تدابير محفزة للاستثمار لمسايرة للتطورات الاقتصادية.
  - تحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات؛
  - تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.
  - يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ، ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- **الشباك الموحد أو الوحيد:** وهو تابع للوكالة ويضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات المعنية بإنشاء المشاريع[23]، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضرائب، الوكالة العقارية، لجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، مديرية السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، والبلديات المعنية التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد، من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وإنجاز المشاريع بشكل لامركزي[24] على مستوى الولايات المعنية.
- **صندوق دعم الاستثمار:** وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين على شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

2-1-1-7- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية وبورصات المناولة والشراكة

- **لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية: (CALPI)** أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحلي ممثلة في الولاية والدوائر والبلديات، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين، حول الأراضي والمواقع المخصصة لإنشاء المشاريع، وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع.[25]

وبموجب هذه العملية قد تصبح بعض المناطق موضع جذب وبذلك تحقق هذه المؤسسات أحد أهدافها، وهي المساهمة في التنمية المحلية وتحقيق الإدماج والتكامل بين المناطق[26].

- **بورصات المناولة والشراكة:** وهي عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة، أنشأت سنة 1991، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة، تستمد طابعها القانون من قانون 90-31 المؤرخ في 1990/12/04، الخاص بالجمعيات، وتهدف بورصات المناولة والشراكة إلى تحقيق المهام التالية:
  - الاستغلال الأمثل للقدرات الانتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة؛
  - إعلام وتوجيه المؤسسات وتزويدها بالوثائق الأزمة؛
  - تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات الأزمة للمؤسسات؛
  - إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية؛
  - بناء الربط والتكامل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛
  - تحقيق تكثيف النسيج المؤسساتي وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة في مجال المقاولة من الباطن؛
- **شركة الجزائرية للإستثمار:** تعد الجزائر استثمار شركة ذات رأس مال إستثماري مدعمة برأس مال إجتماعي يقدر بمليار دج يملكه بنك الفلاحة للتنمية المحلية ب 70% ، والصندوق الوطني لتوفير والاحتياط ب 30% ، كلفت بالتسيير لحساب صناديق الاستثمار الخاصة بولايات: عين الدفلة، الجزائر العاصمة، المدية، عين تموشنت، غيليزان، تلمسان، بسكرة، ورقلة، تمنراست، اليزي.

وهي تقنية تمويل من خلال مساهمات بنسبة ضئيلة ومؤقتا في رأس مال الشركة ويأتي في عدة صيغ:

- رأسمال الخطر لتمويل إنشاء مؤسسة؛
- رأسمال التطوير الموجه لتمويل تطوير المؤسسة؛
- رأسمال التحويل لمرافقة تحويل أو التنازل المؤسسة أو إعادة شراء المساهمات (بالنسبة لشركات مساهمات الدولة) أو الحصص الاجتماعية (للشركات ذات المسؤولية المحدودة) التي تعد لرأسمال استثمار أخر.
- تعزيز رأس المال الخاص بالمؤسسة التي تستفيد من التمويل وكذا تحسين قدرات الاقتراض لدى البنوك؛
- إشراك شريك رأس مال الاستثماري يكون دون ضمانات حقيقية شخصية وبالتالي فإن الشركة "تتقاسم الخسائر والأرباح بقدر مشاركتها ".

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل: CPE -** أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في- :20-12-1998 تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية ADS هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها لهم، بحيث أن المستفيد من عقود ما قبل التشغيل يتمكن من اكتساب تجربة تساعده على الاندماج النهائي لدى المؤسسات العامة والخاصة تتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 ، بينما بلغ عدد هذه العقود في سنة 2014 إلى 37894 عقد.

3- صندوق الزكاة في الجزائر : بادرت الجزائر إلى إنشاء صندوق الزكاة رغم عدم تبنيها للمعاملات المالية-لإسلامية يعمل صندوق الزكاة تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، وهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وتسهيل وتحسين معاملاتها، وترسيخ قيم التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع، تأسس سنة 2003 وكانت البداية كتجربة أولية شملت ولايتين هما :عنابة وسيدي بلعباس وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن ولتحصيل أموال الزكاة وتنظيم عملية توزيع حصيلة الزكاة تم تشكيل لجان تنظيمية كمايلي:

- **اللجنة القاعدية** :تتشكل على مستوى كل دائرة؛ من مهامها في:
  - إحصاء المزكين والمستحقين؛
  - المتابعة والتحسيس؛
  - تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة
- **اللجنة الولائية** :تتشكل على مستوى كل ولاية توكل إليها المهام التالية:
  - تنظيم العمل(إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها)؛
  - الرقابة والمتابعة؛
  - الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية
- **اللجنة الوطنية** :نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ومن مهامها الأساسية نجد:
  - رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق؛
  - وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة؛
  - النظر في المنازعات؛
  - الرقابة الشرعية؛

3-1- آلية عمل صندوق الزكاة :يتخذ صندوق الزكاة المسجد أساسا للقيام بنشاطه التحسيسي والتضامني يتم جمع أموال الزكاة في الأساس عن طريق الحسابات البريدية، كما يتم الاستعانة بالصناديق المسجدية لأجل التحصيل بينما يتم إعداد قوائم مستحقي الزكاة انطلاقا من خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء ويتم تحصيل نوعين من الزكاة:

- **زكاة الفطر** :تجب على كل من يملك قوت يومه تدفع قبل صلاة عيد الفطر، يتم تحديد مقدار زكاة الفطر كل سنة

- **زكاة المال** : تجب على من ملك النصاب وحال عليه الحول وزكاة الزروع التي تجب عند جني المحصول، وزكاة الأنعام

– **توزيع حصيلة الزكاة في الجزائر :** يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- **جزء موجه للاستهلاك** :وهو خاص بالعائلات الفقيرة والمحرومة التي لا تملك عائلا أو يكون عائلها غير قادر على العمل(العجزة، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأرامل، الأيتام،)
- قسم موجه للاستثمار :يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.
- الجدول التالي يوضح نسب صرف حصيلة الزكاة في الجزائر

البيان	النسب	
	الحصيلة أقل من 5 مليون دينار	الحصيلة أكثر من 5 مليون دينار
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	– 12.5 توزع كمايلي: – 4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية – 6%لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة القاعدية – 2%نصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف متوفر على الرابط http://www.marw.dz/index.php :.تصفح يوم 01-09-2019

لم تمنح النسبة الأكبر من أموال الزكاة والمقدرة 87,5 % كمساعدات مالية لصالح الفقراء والمساكين، في حالة لم يتجاوز مبلغ الزكاة المحصل ب 5 ملايين دج ، بينما توزع 50 % من حصيلة الزكاة إذا تجاوزت هذه الأخيرة 5 ملايين دج، وتخصص النسبة المقدرة 37.5% لإقامة مشاريع صغيرة لمصلحة الشباب المؤهل عن طريق منح قروض حسنة لأصحاب المبادرات.

3-2- **تطور الفقر ومؤشراته في الجزائر :** شهدت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تحسنا ملحوظا منذ بداية الألفية على غرار ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسب التمدرس، ، وكان لهذا التحسن أثر واضح على معدلات الفقر التي عرفت تراجعا ملحوظا، مع أنها لا تعكس حقيقة التفاوت بين المناطق.

3-2-1- الفقر واللامساواة :حققت الجزائر انخفاضا ملحوظا في مجال الفقر، حيث انتقل معدل الفقر من 14,1% الى 5,5 %سنة 2011 وتراجعت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم من 8,1 % الى 5 %

.

الجدول التالي يبين لنا نسبة الفقر ومعامل جيني في الجزائر للفترة 1988-2011

السنة	1988	1995	2000	2005	2011
معدل الفقر	8.1	14.1	12.1	5.7	5.5
فجوة الفقر*	0.4	0.7	0.5	–	0.1
معامل جيني	40.19	35.33	36.90	–	*27.7

المصدر: صندوق النقد العربي - التقرير العربي الموحد - 2016

2-2-3- سوء توزيع الدخل :[27] يواجه نموذج التنمية الذي سمح فعليا بخفض الفقر بصورة ملحوظة، صعوبات في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والإقليمي، رغم انخفاض قيمة مؤشر معامل جيني من36,90% سنة 2000 الى 27,7 % سنة 2011 ، غير أن التباين بين معدلات الفقر يشير إلى أن مكاسب النمو لاتوزع بصفة عادلة بين مختلف الأقاليم والمدن الساحلية والحضرية الكبرى في الشمال التي تتميز بالديناميكية وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية وتأثرها بالفقر أقل حدة، ومناطق الجنوب التي تتميز بالجفاف وتضم أغلبية السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، وبين توزيع النفقات الشهرية للأسر المعيشية فوارق واضحة بين الساحل والصحراء

3-2-3- نصيب الخمس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني: يعتبر كمقياس لعدم المساواة في توزيع عوائد التنمية بين أفراد المجتمع، تحسن نصيب الخمس الأكثر فقرا في المجتمع من الاستهلاك حيث إرتفع من 7,8% الى 8,4 % هذا التطور الذي مس بشكل ملحوظ سكان المناطق الريفية الفترة من 2000-2011.

الجدول التالي يبن لنا تطور متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة 2005-2015

الوحدة: دولار/ اليوم

	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي
2005	3.1	-	1.50
2006	3	-	1.08
2007	3	-	1.00
2008	5.7	3.9	1.76
2009	5.49	3.73	1.76
2010	5.96	4.54	1.42
2011	7.89	4.84	3.04
2012	8.44	4.74	3.70
2013	9.34	5.60	3.74
2014	8.73	5.60	3.12
2015	7.75	5.02	2.73

المصدر: صندوق النقد العربي - التقرير العربي الموحد - 2016

من خلال الجدول الذي في الاعلى، الذي شهد معدل نصيب الفرد من الاستهلاك ارتفاعا مستمرا من سنة 2005إلى سنة 2013 ، حيث وصل ذروته مسجلا أعلى حجم استهلاك للفرد الجزائري 9,34 دولار في اليوم و إبتداء من سنة 2014 الاستهلاك تراجعا مستمرا، بسبب تراجع المداخيل كما كان للضغوط التضخمية يد في تراجع حجم الاستهلاك الفردي، حيث وصل معدل التضخم سنة 2015 بمعدل 20 % تلاه تخفيض ثاني لقيمة العملة في 2016 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام والذي مس أسعار المواد الغذائية.

الجدول: تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق في الجزائر للفترة 2006-2016

	مؤشرات سنة 2006			مؤشرات سنة 2012		
	نسبة الفقر	شدة الفقر	الفقر المتعدد الأبعاد	نسبة الفقر	شدة الفقر	الفقر المتعدد الأبعاد
المناطق الشمالية	0.38	38.39	0.001	0.83	36.08	0.003
المناطق الشمالية الشرقية	0.88	39.68	0.003	0.88	34.73	0.003
المناطق الشمالية الغربية	0.71	38.81	0.003	1.45	35.74	0.005
مناطق المرتفعات الوسطى	4.75	45.75	0.022	4.98	36.07	0.018
المرتفعات الشرقية	1.92	41.31	0.008	1.13	36.94	0.004
المرتفعات الغربية	2.17	40.27	0.009	3.07	32.26	0.01
الجنوب	2.81	39.7	0.11	3.20	38.46	0.012
المجموع الوطني	1.74	42.09	0.007	1.65	36.07	0.006

المصدر: صندوق النقد العربي - التقرير العربي الموحد – 2016

يتبين لنا أن البنية الجغرافية للفقر لم تتغير، حيث تشير مختلف المؤشرات المسجلة إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، نظرا لافتقار المناطق الريفية إلى المرافق الأساسية كالتمويل بالمياه الشروب، ومرافق الصرف الصحي، والطاقة، وفي بعض المناطق المعزولة نجد بعض الأسر تعيش في مساكن بأرضيات ترابية، وهذا يمثل أحد أوجه الفقر المتعدد الأبعاد، بالإضافة إلى ارتبا المناطق الريفية بالنشا الفلاحي الذي يتميز بالموسمية وانخفاض الدخل وتسجل المناطق الوسطى أعلى معدلات الفقر في الجزائر .

النتائج والتوصيات:

- **النتائج**

إن مؤشر خط الفقر المطلق يختلف عن مؤشر خط الفقر المدقع في قياس الفقر بأي مجتمع، كما أن اختلاف حجم فجوة الفقر من مجتمع إلى آخر، يرجع بطبيعة الحال إلى طبيعة النمو الاقتصادي، وآليات توزيع ثمار هذا النمو في المجتمع.

تبيّن الدراسة أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها للحكم على الفقر.

- وجود علاقة وثيقة بين نظريات النمو والتشغيل والفقر .

- يعتبر الإقراض متناهي الصغر أداة تنموية قوية يمكنها الوصول إلى أفقر الفقراء، ورفع مستوياتهم المعيشية والإسهام في نمو الاقتصاد، إلاّ أن دوره في الجزائر يبقي ضعيفا.
- كانت معدلات الفقر النقدي والفقر البشري مرتفعة بشكل كبير في الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- عموما نجد أن الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الدولة الاعتماد على مورد واحد في إراداتها وهو البترول. كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.
- **التوصيات:**
- العدالة في توزيع الثروة دون تخصيص جهات بعينها تحظى دائما بمشاريع التنمية؛
- القصاص العادل للفساد بجميع انواعه؛
- ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية (الزكاة للقضاء على الفقر في الجزائر؛
- إنشاء بنك أو مؤسسة أو وزارة خاصة للزكاة والأوقاف ؛
- - الطريق إلى محاربة الفقر يبدأ بخطوات صغيرة، من خلال توظيف مختلف الأفكار والإبداعات والبحث العلمي، لإيجاد سبل جديدة لمساعدة الغير، بما يعود بالنفع على المجتمع ويساهم في عملية التنمية.

المراجع

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7 ،الجزائر ، 7001 ،ص77

[2] ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروق، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 7002 ،ص111

[3] بلعزوز بن علي، محاض ا رت في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 1،الج ا زئر، 7008 ،ص 77

4 ميمون طاهر وغلاب فاتح ، سياسات و برامج التشغيل دولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دراسة نماذج لتجارب دولية في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، الجزائر،،15-16 نوفمبر 2011 ،ص 7

[5] عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر ، الاردن واليمن، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف(1) 2017-2018، ص27-28.

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، دار الجامعية الإسكندرية 2003، ص 22.

[7] عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق. ص 28.

[8] نفس مرجع.

[9] صابر بلول، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،2009 المجلد 25 ، العدد 1 ، ص 585.

[10] توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح فقراء العراق دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد26 ، المجلد7 ،ص36

[11] Pierre Bezbakh ,Sophie Gherarbi[2000] :«**Dictionnaire de l'économie**», larousse, paris, p :475.

[12]عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق. ص 29-30

[13] طارق فاروق ، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي البطالة، الفقر، التوزيع ، والتفاوت في توزيع الدخل ، المكتبة العصرية للنشر و الحصري المنصورة، مصر2007 ص268.

[14] بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 28 رجب 1431، الموافق ل 11 جويلية 2010 على الموقع : [On line]،**www.premier-ministre.gov.dz** / تصفح يوم: 06.01.2013

[15] الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، العدد 47، 2001.

[16] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب**، أكتوبر 1998، ص10.

[17] المادة 06 من المرسوم التنفيذي القانون 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، جريدة الرسمية العدد 52، ص ص 12-13.

[18] وثيقة تعريفية حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، [On line]، www.cnac.dz، تصفح يوم:2012/12/16.

[19] Dépliant de la caisse nationale d'assurance et chômage, CNAC .2012

[20] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، **الوكالة مهامها وتنظيمها**، في: رسالة الوكالة، ع1،2012 ص2.

[21] Guide de L'investissement et de l'investisseur, ANDI, 2002/2004, P 41.

[22] Dépliant de L'ANDI 2010

[23] المادة 23 فقرة 01، 02، من الأمر 03/01، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[24] المادة 24 من الأمر 03/01، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[25] صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق الذكر، ص ص 183- 184.

[26] مباركي محمد الهادي، المؤسسة المصغرة" **المفهوم والدور المرتقب**"، من مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 11 ، ص138.

[27] عباس وداد، دور السياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق. ص 171.